

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن
حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة
من الخارج

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية المزروعات من الآفات
والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ١ من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه ثلاث فقرات جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الثالثة وذلك
بالنص الآتي :

"ولو وزير الزراعة بقرار يصدره بيان الحالات الأخرى التي تعنى فيها
الرسائل من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الثانية .

ولوزير كذلك بعد أخذ رأى لجنة أعمال الحجر الزراعي أن يأذن
في إدخال الرسائل الواردة بغير الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الثانية
ويحصل عن ذلك الإذن رسم قدره خمسة جنيهات .

ويسرى حكم الفقرتين السابقتين على الرسائل الموجودة حالياً بالدائرة الجمركية"

مادة ٢ - يستبدل بنصوص المواد ٣ و٤ والفقرة الأولى من المادة ١٥
من القانون المشار إليه بنصوص الآتية :

"مادة ٢ - على جميع الجهات التي تتولى نقل البضائع أن تقدم لمكتب
الحجر الزراعي خلال ست وثلاثين ساعة من وصول رسائل النباتات
والمنتجات النباتية والأصناف الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير
الزراعة بياناً مضمناً منها عن هذه الرسائل الواردة منها لجمهورية مصر
والعابر بها سواء أكان العابر لم يفورغ بها أصلاً أم فرغ بها بقصد إعادة
تصديره أو بقصد تخزينه في المناطق الحرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
المادة الرابعة"

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر في المنازعات
الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٢ - نحال إلى المحاكم المختصة وبدون رسوم الدعاوى التي لدى
المحاكم المنشأة بمقتضى القانون سالف الذكر وذلك بالحالة التي تكون عليها
عدا الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فتبقى خاصة لأحكامه .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير الصحة العمومية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلا

نور الدين طراف

(قائد جناح) جمال سالم

وزير الأوقاف

وزير العدل

أحمد حسنى

وزير الإرشاد القومي

محمود فوزى

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزير الزراعة

فائق جتاج (قائد جناح)

عبد اللطيف محمود البغدادي

عبد الرزاق صدق

وزير الداخلية

وزير الأشغال العمومية

زكريا محي الدين ، بكجاشي (أ.ح)

أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وزير التربية والتعليم

حسين الشافعى ، بكجاشي (أ.ح)

كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح)

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

(قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الحربية

وزير القومين (بالانتداب)

عبد الحكيم عاصم ، لواء (أ.ح)

محمد أبو نصير

وزير المسالية والاقتصاد

وزير المنعم القيسونى

(قائم مقام) أنور السادات

وزير التجارة والصناعة

محمد أبو نصير



قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦

بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة المعدل بالقانونين رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ ورقم ١١ لسنة ١٩٥٦

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة بالنص الآتي :

"ولا يجوز مرور النملج من المشاة والحيوان في الميادين والطرق والشوارع العامة التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية ويعتبر قطعا ما زاد العدد فيها على ثلاث".

مادة ٢ - على وزراء العدل والشؤون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير العدل . رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى جمال عبد الناصر حسين

وزير الداخلية وزير الشؤون البلدية والقروية

زكريا محي الدين، بكاشى (أ.ح) قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

ويجب أن يكون هذا البيان شاملا لجميع التفاصيل الخاصة بهذه الرسائل من حيث نوعها وصفها وباقي مواصفاتها وكذلك العلامات المميزة لها أى الأرقام والحروف والرموز المدونة عليها والتي تتميز بها بضاعة كل مستورد عن غيرها أو أجزاء الرسالة الواحدة للمستورد الواحد".

"مادة ٤ - على كل من تكون في حيازته أو تحت إشرافه رسالة نباتات أو منتجات نباتية عرضها على موظفى الجمر الزراعى خلال اثنتين وسبعين ساعة من وقت وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها. وفي جميع الحالات يجوز لموظفى الجمر الزراعى فحص الرسالة من تلقاء أنفسهم فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذها في شأنها .

ولا يجوز فتح هذه الرسائل أو إجراء أى تغيير فيها أو فى علاماتها المميزة إلا بعد فحصها وبعد أن يأذن فى ذلك موظف الجمر الزراعى المختص".

"مادة ١٥ فقرة أولى - كل من خالف أحكام المادة (٢) والفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها".

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر بديوان الرياسة فى أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير الصحة العمومية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلا

نور الدين طراف (قائد جناح) جمال سالم

وزير الإرشاد القومى وزير الأوقاف وزير العدل

فتحى رضوان أحمد حسن الباقورى أحمد حسنى

وزير الزراعة وزير الخارجية

عبد الرزاق صدق محمود فوزى

وزير الشؤون البلدية والقروية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محي الدين، بكاشى (أ.ح) أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير التربية والتعليم

حسين الشافعى، بكاشى (أ.ح) جمال الدين حسين، صباغ (أ.ح)

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

(قائد جناح) حسن إبراهيم

وزير الحربية وزير القومى (بالاستئجاب)

عبد الحكيم عامر، لواء (أ.ح) محمد أبو نصير

وزير المالية والاقتصاد وزير الدولة

عبد المنعم القيسونى (قائم مقام) أنور السادات

وزير التجارة والصناعة

محمد أبو نصير